التحليلُ الفلسفيُّ-الحقوقيُّ للمثليَّة الجنسيَّة: خطيئة "اللواط" أم حقُّ "زواج المثليين"

■ **د. حسين سوزنچي**

أستاذ مساعد في جامعة باقر العلوم (ع)، ايران

■ **ترجمة**: **ياسر بشير**

ملخّص

من بين القضايا البشرية قليلةٌ هي المسائل التي يمكن أن نظفرَ بها، وقد كانت تعدُّ في زمانٍ ما من أكبر الخطايا وفي زمان آخر من أبرز عناوين حقوق الإنسان! ومن خلال الالتفات الدقيق إلى الفرق بين كلّ من السلوكيات الجنسية والميول المثلية والهوية المثلية، تتعرض هذه المقالة في البداية إلى التحوُّلات التي أدَّت إلى أن يصبح الزواج المثليّ قانونياً في المجتمعات الغربية، وذلك لمعرفة كيف تحول أمرٌ تدريجياً كان يُعرَّفُ على أنّه: «خطيئة» لكي يُعرّفَ على أنّه «حقّ» من خلال مجموعة بناءات اجتماعية؛ ثم ومن خلال التأمل الفلسفي بالسبب الذي يسمح باعتبار أمرٍ ما «حقّ» للإنسان، وعليه نصل إلى أنّ فتح ملفٍّ بعنوان: «حقوق المثلية» ضمن ما يُطرح على الساحة العالمية بصفته «حقوق الإنسان»، بالإضافة إلى كونه عملاً غير مُبرّرٍ فإنّه يتّكئ على أُسسٍ يُؤدِّي القبول انسداد المجال أمام الدفاع عن حقوق الأقليات (وهم يريدون الاعتراف بـ«زواج المثليين» بصفته حق للأقليات).

الكلمات المفتاحية:

اللواط، المثلية، الحق، الجنس، الجندر.

1 - تحليل فلسفى-حقوقى هنجنس گرايى: گناه «لواط» يا حق «ازدواج هم‌جنس‌گرايان»، فصلن‌نامه علمى پژوهشى دين و سياست فرهنگى/ شماره دوازدهم/ بهار و تابستان 1398.

المُقدِّمة:

لعلَّ ما شـاعَ بين قوم لوط تحت عنوان: «اللواط» هو المسـتند الأول والأهم حول شـيوع «السـلوكيات المثليـة»؛ ورغم أنّ هؤلاء القوم قـد أُبيدوا بالعذاب الإلهـي، ولكنّ مثلَ هذه السـلوكيات لا تزال حاضرةً -إلى حدٍّ مـا- في المجتمعات المختلفـة. ويبدو أن الاختلاف الأهم في انتشـار هذه السـلوكيات بين قوم لوط والمجتمعات الأخرى هو أن هذا السـلوك أصبح أمراً طبيعياً بالنسـبة إليهم؛ أمَّا في المجتمعات الأخرى فقد حافظ على قبحه بسـبب تأثير التعاليم الدينية؛ خاصّةً و إن التطورات التي وقعت في العقود الأخيرة وبنظرةٍ أعمق في القرن أو القرنين الأخيرين، قد فتحت مواجهة جديدة مع هذه الظاهرة؛ بحيث إنّه وبالإضافة إلى التطبيـع هذه المرّة فقد ارتفعت موجة الدعم للقيام بهذه السـلوكيات، ووصل الأمر إلى مرحلةٍ يُعدُّ -معها- العمل على الاعتراف بهذه السلوكيات من علامات قبول واحترام حقوق الإنسان؛ ويجب على الحكومات أن تطلق سراح من يقومون بمثل هذه الأفعال والسلوكيات بل عليها أن تدعمهم.

من بين القضايا الإنسانية المختلفة، قليلةٌ هي القضايا التي يمكن أن يشملها مثل هذا التبدّل الجذري في الموقف منها. لقرون عديدة كان القيام بهذا الفعل في أغلب المجتمعات مصداقاً للفحشاء والفجور والابتعاد عن الإنسانية، وقد كان يوصف بأنَّه «خطيئة»؛ فعلاوةً على كونه ذنب في الحياة الدنيوية الاجتماعية يشـير إلى النظـرة الأخروية المرتبطة بالنفس. واليوم في الكثير مـن مجتمعات الحداثة لم يتخلّوا عن الأخذ بالرؤى الأخروية المرتبطة بهذه الظاهرة فحسب بل اعترفوا بها في فضاء دنيا الحداثة، وأصبح الاعتراض على هذا الفعل من دلالات الظلم و اللاأخلاق وعدم احترام الإنسان!

لن نتعرضَ في هذه المقالة للأبعاد المعنوية والأخروية لهذه المسـألة، ولكن بعد أن أشرنا إلى

كيفيــة تطور هذا المعنى ســنبحث في إمكانية النظــر إلى هذه الظاهرة بوصفهــا حق من منظور «الحقوق الدنيوية» نفسها؛ أو أنّه يجب مواجهة هذا الفعل بصفته جُرماً على الصعيد الاجتماعي حتى مع الإذعان بوجود ميل داخلي عند بعض الأفراد؟

■ بيان المسألة:

بيتر ســبيريجغ(1) كبير الباحثين فى مجلس الأبحاث الأسرية في واشــنطن العاصمة(2)، يعتقد أن ما جعل هذه المســألة مبهمة، والذي من شــأنه أن يحرر الإنســان من التشوش في فهــم الواقع في هذا المجال لــو التُفِتَ إليه هو: التفكيك ضمن هــذا البحث بين ثلاثة أبعاد هي: الســلوك(3) والميل(4) والهوية(5). الفكرة أنه وعلى مدار التاريخ كانت دائرة اعتراض المخالفين -لا ســيما الأديان الإلهية- تتوجّه إلى ممارســة السلوكيات الجنسية مع المماثل؛ أمَّا اليوم فقد برزت ظاهرتان أخريان يناور من خلالهما أغلب المدافعين عن المثلية: الأولى هي وجود الميل الداخلي نحو العلاقة الجنســية مع المثيل عند بعض الأشخاص بحيث قد لا يكــون لديهم هذا الميل للجنس المخالف؛ والثانيــة، خلق هويةٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ لهؤلاء الأفراد الذين يُعَرّفون هويتهم على أنّها هوية لا تشبه بقية الهويات (رجل مثلي أو امرأة مثلية). بعبــارة أخرى، يدّعي المدافعون عــن المثلية أن النقطة المهمّة هي وجــود ميلٍ طبيعيّ عند

---

1 - Peter Sprigg مــن الفاعلــين ضد المثليــة في أمر يكا. من آثــاره المهّمة كتابه بعنوان: «مأســاة: كيف يقوم الناشطون المثليون والقضاة الليبراليون بتحطيم الديمقراطية لإعادة تعريف الزواج» (Sprigg & Dailey,, 2004) وحرّر كتاباً بعنوان: «من مصدر مأمون: ما تظهره البحوث حول المثلية الجنســية» ،(Sprigg & Dailey,, 2004) حيث يحاول الكشــف عن ستّ أساطير مهمة عن المثليين، وهي عبارة عن: أنّ البعض يولد مثلياً؛ أنّ 10% من الناس مثليين؛ وأن المثليين كانوا في موقف الضعيف ؛وأنّهم عانوا التمييز والأذى عبر التاريخ؛و أنّه لا ضرر في المثلية على الصعيد الطبي والصحي، وأنّ الوالدين المثليين لا يشــكلان تهديداً لأبنائهم؛ وأنّه ليس هناك علاقة جدّية بين المثلية والتحرش الجنسي بالأطفال.

2 - Family Research Council in Washington, D.C.

3 - sexual conduct

4 - sexual attraction

5 - sexual self-identification

بعــض الأفراد؛ ولأنّ هــذا الميل موجود ؛فبالتالي يحقُّ لهــم أن يمتلكوا هوية خاصّة، وعلى الآخرين أن يعترفوا بهذه الهوية. وســعياً إلى الاعتراف بهذه الهوية كأقلّيةٍ، يحق لهم ممارسة الســلوك المتناســب مع ميلهم الداخلي، ولأنّه ليس لأحدٍ الحق في الحكم بصحّة أو كذب الادّعاء بوجود هكذا ميل عند الآخرين، فلكلّ شخص الحرية في ممارسة الجنس مع مثيله. وعليــه فهم يتعرَّضــون في بحوثهم لهذه المطالب الثلاثة بنحو متشــابك: كــما لو أننا كلما واجهنا سلوكاً جنســياً بين مماثلين، فهناك فنحن أمام هذا الميل الطبيعي وهذه الهويّة، وإنَّ معارضةَ هذا السلوك تعني إنكار الميل الطبيعي و[إنكار] واحدة من الهويات الإنسانية. بينما أظهرت الأبحاث التجريبية أيضاً عدم وجود ملازمة بين هذه الأمور الثلاثة؛ أي إنَّ الكثيرَ من الأشــخاص يلجأون إلى ممارســة اللواط بدافع الشــهوة أو التنويع فقط، وليس الحال أنّهم بطبعهم يميلون إلى المثيل دوناً عن الجنس الآخر. هذا والكثير من الأشخاص يقومون بمثل هــذه الســلوكيات أو أنّه لديهم حتى مثل هــذه الميول الداخلية ولكنّهم لا يعرِّفون أنفســهم بالضرورة على أنّهم مثليون، ومثل هذه الســلوكيات هي محور النقاش الأساسي بالنسبة إلى المخالفــين والذيــن يُــصرُّون عــلى تحريمهــا (SpriggP.،2011).

والحقيقة أنَّه يوجد عدد نادر من الأشخاص الذين يمتلكون ميولاً جنسية نحو المثيل -وليس الجنس الآخر- وبشكل طبيعي، وقد تمَّ التعرض لهذا الأمر منذ القِدم(1)، وغالباً ما كان يُعدُّ هذا الموضوع خللاً ومرضاً. حتى لو ثبت أنّه أمر خَلْقي فهذا لا يتنافى مع كونه مرضاً. السمنة لديهــا جذور جينية وخَلْقيّة ولكن هذا لا يعني أن نحســبها حالةً طبيعية وأنّه ليس هناك دور لعوامل كالأسرة والثقافة والقلق الظرفي واختيار الشخص نفسه في تثبيت [الوزن] أو إنقاصه (نيكولوسى & نيكولوسى, 1396, ص. 71-72). وما حصل في الفترة الأخيرة هو أن البعض استغلَّ وجود مثل هؤلاء الأشخاص كذريعة لتقديم هذه السلوكيات على أنّها تخيرية وطبيعية بالنسبة إلى الجميع.

وتجدر الإشــارة إلى أنّه توجــود معارضة لهذه الموجة من قبل بعــض الذين يحبون النظام

---

1 - يوجد في كتبنا الحديثية نصوص تشير إلى الأسخاص يراجعون الأئمة ويشكون هذا الوضع بعبارات كـ«شكا رجلٌ الأُبْنة» و«إني ابتليت ببلاء...» أو بعبارة كـ«ألْقَى الله عليه شــهوة النساء» «إنّ في أدبارهم أرْحاماً منكوسة» أو «حياء أدبارهم كحياء المرأة» (الكليني، 1407، ج5، صفحة 529).

الأسري في العالم، وهذا جاء نتيجة للمشـاكل والأضرار التي تجلبها هذه السـلوكيات على الإنسان وعلى نظام الأسرة. في الواقع ليست المسألة -عند المخالفين [للمثلية] كما يتّهمهم المدافعـون(1)- أنّهم ينفون وجود الميل الداخلي نحـو المثيل أو أنّهم يعتقدون أن الأكثرية لهـا الحق في فـرض إرادتها على الأقلية فقط من جهة كونها أكثريـة؛ بل القضية هي أن مثل هـذا الميل يمكن أن يكون طبيعياً ما دام في حدود الميـل العاطفي، ولكن عندما ينتقل إلى دائرة السلوك الجنسي فيصبح مرضاً ويتسبّب بأضرار جسيمة للشخص نفسه وللآخرين أيضاً. وبطبيعة الحال لا بُدَّ من التفكير لأجل التخلّص من المرض ومنع انتشاره، ولا ينبغي اعتباره حالة طبيعية بالنسبة إلى الجميع وبهذه الطريقة يبقى المرضى في حالتهم المَرَضيّة، ويتشجَّعُ آخرون على القيام بمثل هذا السلوك.

في مقالـة أخـرى تناول المؤلّـف هذه الظاهـرة من حيث وجـود ميل داخـلي عند بعض الأشخاص، وهناك دافع عن الفكرة التي تقول بوجوب النظر إلى هذا الميل الداخلي على أنَّه مرضٌ وليس أمراً طبيعيّاً (سوزنچی ح. , 1398ج). والآن يتمحور البحث حول البعد السلوكي لهذه القضية، والمسـألة هي أنّه مع الاعتراف بوجود هذا الميل عند بعض الأشـخاص فهل يمكن -أو لا يمكن- أن يتحول إلى أحد عناوين حقوق الإنسان وأن يصدّر قانون يسمح بهذا السلوك ويعدُّه أمراً طبيعيّا وفي نهاية المطاف تسهيله والتشجيع عليه بين جميع الناس -وهو ما يتم تطبيقه رويداً رويداً في الدول الغربية وبعض أتباعها-؟! باختصار، هل يمكن اعتبار أنَّ القيامَ بالسلوكيات المثلية في المساحة العامّة من حقوق الإنسان، أم ينبغي اعتباره فعلاً ضد الإنسانية وأن يصاحبه عقوبات شديدة بوصفه «لواط»؟

■ تاريخ بروز المسألة

حتى النصف الثاني من القرن التاسـع عشر لم يكـن هناك كلمة «مثلية»(2) في ثقافة لغات

---

1 - ومثل هذا الاتهام موجود بكثرة في كتب الغربيين. ويمكن أن نجد شبيه هذا الاتهام بكثرة عند الذين يترجمون أفكارهم؛ انظر: (نراقی آ. , بهار 1397)

2 - homosexuality

العالم(1) وبدلاً منها شـاعت كلمات كـ«اللواط»(2) وهي ناظرة بالتمام إلى وقوع السـلوك الجنسي بين شـخصين من الجنس نفسه وتشـير إلى فعل لقوم لوط في السابق. بعد سلسلة من التحولات التاريخية دخلت الساحة كلمات جديدة حتى تحولت النظرة إلى هذه المسألة من «خطيئة» إلى أنّها «مرض»، وفي مرحلة أخرى تمَّ رفضُ كونها مرضاً أيضاً وصارت تُعرَّفُ على أنها أمرٌ طبيعي (سوزنچی ح. , 1398ج)؛ لدرجة أنّه في العام 1973 ودون الاعتماد على أيّ بحثٍ علميّ و من خلال التصويت الناجم عن ضغط اللوبي المثليّ فقط تمَّ حذفُ [هذا المرض] من «الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية» (DSM)(3) (نيكولوسى & نيكولوسى, 1396) (Hickey، 2013).

في الواقـع، تكثَّفت الأنشـطة الترويجيـة للمثليين في سـبعينيات القرن العشريـن تقريباً (Klarman، 2013) وفي العقـود القليلة الأخيرة خلقت التيـارات الليبرالية المزعومة موجة دفاع عن المثلية؛ إلى حدٍّ أنَّ الدنمارك سـمحت بزواج شخصين من الجنس نفسه في العام 1989 بوصفهـا الدولة الأولى، وفي هولندا تمَّ تشريـع زواج المثليين للمرة الأولى في العام 2001. وصلت الأنشـطة الترويجيـة للمثليين في أمريـكا إلى ذروتها في تسـعينيات القرن العشريـن إلى حدٍّ أنّـه في العام 1996 قامت مجموعةٌ من الخائفـين على المجتمع والذين

---

1 - الآن يتمُّ استخدام كلمة Lesbian و Gay على الترتيب للإشارة إلى المثليين المرأة والرجل، ولكن تاريخ هاتين الكلمتين أقل رجوعاً في الزمن من homosexuality. يقولون بأن استخدام كلمة Gay بهذا المعنى الجديد يرجع إلى العقد السابع من القرن العشرين. أمَّا كلمة Lesbian فهي صفة لجزيرة Lesbos ،حيث أنشد الشاعر Sappho (القرن 6 ق.م.) أشعاراً تحكي عن حبّه للنساء التي تعيش هناك. ظهر أوّل استعمال لهذه الكلمة في أواخر القرن الـ19 وكانت تشـير إلى شخصه وبعد ذلك بدأت تستعمل بمعنى المرأة التي تمارس العلاقة الجنسية مع النساء وذلك في أواسـط القرن العشرين، بالطبع كانت تختزن معنىً سلبياً واستخداماً مهيناً، وقد حافظت هذه الكلمة على قبحها في الثقافة العامة للعديد من المجتمعات الأوروبية التي لم تفقد الأسرة فيها قدسيتها بشكل كامل.

2 - في الإنجليزية Sodomy، وكلمة Sodomie كانت مسـتعملة في اللغتين الألمانية والفرنسية وهي ترجع إلى Sodom؛ وسدوم اسم مدنية عاش فيها قوم لوط؛ وعليه فهي تعادل كلمة «اللواط» المستعملة في اللغتين الفارسية والعربية، والتي تشير إلى الفعل المنسوب إلى قوم لوط.

3 - Diagnostic and Statistical Manual

ويعدُّ هذا الكتاب مرجعاً للأطباء النفسيين وعلماء النفس في أمريكا وبعض الدول الأخرى.

شعروا بالخطر من هذا الوضع بإقرار القانون المعروف بـ«دوما» (الدفاع عن الزواج) والذي تُعَرّفُ الفقرة الثالثة منه الزواج على أنّه ارتباط بين «رجل وامرأة»، وعمليًا أصبح زواج المثليين غير قانوني (Winerip, 2012). في هذا العام 27 % من الشعب الأمريكي كحدّ أقصى قبل ظاهراً أن يصبح اللواط والمثلية أمراً قانونيّا؛ ولكن الدعاية والضخّ الإعلامي اشتدَّ إلى درجة أُعلن معها أن هذه النسبة ارتفعت من 27 إلى 64 % بعد مضي حولي 20 سنة (McCarthy, 2019). بعد ذلك، أدُّعِيَ للمرأة الأولى أن نسبة الموافقين لتشريع زواج المثليين في أمريكا والمخالفين له أصبحت متقاربة عام 2011 (المصدر نفسه). وأخيراً في 26 كانون الثاني 2013 ألغت المحكمة العليا الأمريكية الفقرة الثالثة من قانون دوما لصالح المثليين. هذا ورغم كل الدعاية التي بُثّت لأجل تطبيع هذه العلاقة فإن نسبة الذين يعدُّون أنفسهم مثليين في أمريكا كانت 1.6 في ذلك العام وما يقارب من 97 % من الشعب يعدّ(1) نفسه «سويّا» (أي أنَّه طبيعي وخالي من أي ميول منحرفة نحو مثيله أو نحو كلا الجنسين و...) (Ward & et. (2014)).

الإحصاءات هي نفسها تقريباً في أوروبا وربما أقل؛ ففي بريطانيا مثلاً، وفي العام 2013 الذي جرى إقرار قانون زواج المثليين، تم الإعلان بأن نسبة المثليين هي 1.5 % بين الرجال و0.7 بين النساء (Chalabi, 2013). ومن المثير للاهتمام أنَّهُ -ووفقاً لإحصاءات مؤسسة غالوب- في العام 2015 م أي بعد سنتين من تشريع هذا الأمر وبعد أن أصبح هذا العمل قانونياً في جميع الولايات الأمريكية وبعدما ارتفعت كل الموانع القانونية بل وبعد إقرار بعض التسهيلات للمثليين فإنَّ 10.2 % فقط من الذين يعدُّون أنفسهم مثليين تزوَّجوا زواجاً مثليّا [أي أنّ 10 %] من الذين يعدُّون أنفسهم مثليين تزوَّجوا زواجاً مثليّا (Jones، 2017) وهذا أقل من 0.2 % من المجتمع الأمريكي. وإذا أضفنا النقطة القائلة بأن انتشار المثلية بين النساء تأثّر أكثر من أي شيء آخر بالموجة الثانية للنسوية، وهي بحسب تصريحهم قد جاءت بمثابة اعتراض على تسلّط الرجال (نيكولوسى & نيكولوسى, 1396, ص. 209-212)، يتضحُ من خلال المجتمع الإحصائي(2) هذا أنَّ الزواجَ المثلي لا يرتبط كثيراً بالميل الداخلي -وقلّة من

1 - 0.6 % يعدُّ نفسه ثنائي الجنس و1.1% أجاب بـ«أمر آخر»، بمعنى «لا أريد الإجابة» أو «لم أفهم المقصود من السؤال».

2 - مصطلح يشير إلى العناصر التي تكون موضوع الدراسة العلمية؛ وهنا المقصود منه نِسَب المثليين الذين تزوج زواجاً مثليّا مع الأخذ بالأسباب بالحسبان. (المترجم)

يمتلكون الميل نحو المثيل- لا أقل عند النساء.

إذاً مع الأخذ بالحسبان الواقع الذي يقول: إن مجتمعاً تتسم فيها الروابط الجنسية بالإباحية التامّة، وأفراده في معرض التشـجيع الدائم على العلاقات الجنسـية الحرّة بشـتّى الوسائل، وتمكّـن الضخّ الإعلامي فيه من إقناع 65 % من الناس أن الزواج بين مثليّين جزء من حقوق الإنسان، إلاَّ أنه على الصعيد العملي فإنَّ 0.1 % فقط من أفراد ذلك المجتمع -الذين يعتقدون أن هذا حق إنساني ولا يرون مشكلة أخلاقية فيه- توجَّهوا نحو مثل هذا الزواج. حقاً، ألا يكفي هذا للتشـكيك بالدعاوى المرتبطة بأنَّ وجود الميل عند البشر أمراً طبيعيّا؟!

مـن أهمِّ النقود عـلى المثلية هي المضار المختلفـة التي يتركها هذا السـلوك على الحياة الشـخصية والاجتماعية للفرد نفسـه وللآخرين(1)؛ ولكنّ مؤيّدي المثلية اعتبروا أن السبب في هـذه المضار هو القمـع الاجتماعي للمثليين، واسـتخدموا ذلك كذريعـة للتأكيد على الدفـاع عن حقـوق المثليين. في المقابل فـإنّ مخالفي التطبيع من خـلال المقارنة الدقيقة

---

1 - يشير بيتر سبريشغ من خلال ذكر العديد من الأبحاث التجريبية إلى أنّ نسبة الإصابة بالإيدز عند الأشخاص المثليين ليست أكبر بكثير من الأشخاص الذين يمارسون الجنس مع الجنس الآخر فقط (كما تظهر نتائج تقرير «مركز السـيطرة على الأمـراض والوقاية منها» في «المؤتمر الوطني للوقاية من فـيروس العوز المناعي البشري (HIV)» في أمريـكا «فـإن احتمال الإصابة بالإيدز بـين المثليين أعلى ب50 مرّة من الأفـراد الذين يميلون إلى الجنـس الآخر») فإنّ انتشـار الكثير من الأمراض القاتلـة كـ(التهاب الكبد «أ» والتهاب الكبد «ب» والسـيلان والزهـري و...) بين المثليين (والأمراض الخاصة بالنسـاء خاصة تلك المرتبطة بالالتهابـات المهبلية وخاصّةً السرطان بين مجتمع النساء المثليات) يختلف بشكل كبير عن الناس العاديين. وكما أنّه يشير فيما يخصُّ الأضرار النفسية إلى أن النسـب المرتبطة بالأمراض النفسـية كـ(الاضطراب والتوتر والاكتئاب والانتحار و...) وكذلك نسـب الإدمان وتعاطي المخدرات عند هؤلاء عالية بشكل كبير مقارنة بالأشخاص العاديين. وفي خطوةٍ لاحقة ينتقل إلى إحصاء الاعتداءات الجنسية على الأطفال، ويشير وفقاً للإحصاءات إلى أن الرجال المثليين يمارسون الجنـس مع الأولاد الذكور أكثر بشـكل ملحوظ مما يفعل الرجال العاديين. مـن أجل ضرب هذه الإحصاءات يسـتخدم المدافعون عن المثلية مصطلح «بيدوفيليا» (وهو الميل الجنسي نحو الأطفال) فيحاولون التمييز بين نسب بيدوفيليا والنسب الأخرى للمثلية مع البالغين! ولكن ما يضرب حِيَلَهم أنّ الإحصاءات تشير إلى أنّ أغلب الأشـخاص الذي يسعون وراء البيدوفيليا (بحسب تعبيرهم) هم الأشـخاص الذين يقيمون علاقات جنسية مع البالغين (Sprigg P.، 2011، الصفحات 4-6).

للإحصاءات في ما يتعلّق بانتشار الاضطرابات (من أمراض كالإيدز و... حتى الإدمان الشديد عـلى المخدرات والكحول وارتفاع معدل الانتحار) في المجتمعات التي أقرَّت قوانين دعم المثليين لسنوات والتي تحوّلها إلى جنّةٍ بالنسبة إليهم وبين المجتمعات التي ترفض المثلية، فـإن عدم وجود اختلافـات تُذكر بين هذه الإحصاءات تشـير إلى أن هذه التبريرات لم تكن سوى كذبة (نيكولوسى & نيكولوسى, 1396, ص. 170-172) (Sprigg P.، 2011، صفحة 5).

إنَّ التدقيقَ في الأمثلة الملموسة التي تحصل في العالم اليوم، يمكن أن يبيّن حجم الفاجعة بشـكل أفضل. في رسالة بعثت بها أمٌّ إلى المستشـارين النفسيين في صحيفة نيويورك تايمز منذ زمن ليس ببعيد (4 كانون الأول 2018) طلبت منهم استشـارة فكرية جاء فيها أنّها تشـعر بالقلق: ابنتي فى عمر 11 سنة عدَّت نفسها «شمولية الجنس»(1) وهي اليوم بعمر الـ15 وقد جرّبت مراراً العلاقة الجنسية مع الجنس الآخر ومع الفتيات وهي تريد اليوم أن تقيم علاقة مع فتى «متحول جنسياً»(2) (الفتى الذي يعدُّ نفسه فتاة)! وفي معرض الجواب أكّد المستشارون ضرورة التخلّص من المعتقدات التقليدية وقالوا: تقبّلي هويتها التي تميل إليها ولا تقفي بوجه سعادتها! (Strayed & Almond, 2018). والسؤال المهمّ بالنسبة إلى الفتاة التي تُعرَّف نفسها بهذه الطريقة في عمر الطفولة والمراهقة، وتقوم بهذه السـلوكيات؛ هل وصلت بنفسـها إلى هذه الهوية أم أنَّ هذه الهوية فُرضت عليها من خلال وسائل الإعلام والأشخاص المحيطين بها؟ ألا يمكن القول أنّها تعاني من اضطراب في مقام اختيار هويتها الجنسية على أقل تقدير، وأنّه مع إنكار الاضطراب لدى هذه الحالات فإنّنا بدلاً من مساعدتها في الوصول إلى جنسها بشـكل صحيح فنحن نسـوقها نحو المزيد من الفوضى على صعيـد [معرفة] الجنس؟ هل تقتضي العدالة وعدم التمييز فعلاً إعطاءَ المجال لهذه الهويات المصطنعة؟

لذا في الواقع فإن المنهج الذي يسير عليه الإعلام الغربي من أجل تلميع صورة هذه المسألة تحـت غطاءٍ ظاهـرُه علميّ في التعامـل مع هذه القضية هـو التغيير الدائـم للمصطلحات (من «اللـواط» إلى «المثلية» و«الزواج المثلي»؛ التمييز بـين «الجندر» و«الجنس»، وإنكار

pansexual - 1

transsexual - 2

الاختلاف بين الأنوثة والذكورة و...)(1) وهذا منهجٌ خطيرٌ من شأنه تقويض إنسانية الإنسان. والغريب أنهم يعترضون على الزواج في سـنّ مبكر تحت مُسـمَّى «زواج الأطفال» حتى لو كان الشـخص قد وصل إلى مرحلة البلوغ الجنسي(2)، وفي مكان آخر من خلال الاستفادة من عبارات كـ«العلاقات الجنسـية بين أشـخاص بأعمار مختلفة» تقدّموا خطوة في سـبيل التخلّص من قبح «التحرش الجنسي بالأطفال» واستغلال المثليين للأطفال، وفي ظلِّ تغيير التعابـير هذا يدّعـون أنَّ «التحرش الجنسي بالأطفـال الذي يقوم به المثليـون والقائم على موافقة الطرفين قد لا يكون ضارّا من الناحية النفسية»(3). وفي هذه الأوضاع والظروف تعلو صرخـة علماء النفس أصحاب الفكر العميق «[اليوم] علم نفس العمل مليء بالقيم التي يتمّ فرضهـا على البحث وعلى النتائج. تعتمد كيفية تفسـيرنا للبيانات التي نمتلكها [بدلاً من أن ترتبط بالبيانات التجريبية] على نظرتنا الوجودية والأمور التي يأمل الباحث أن يصل إليها من خلال البيانات...و ليس لعلم النفس أية أداة لتقييم السلامة النفسية أبعد من الأحكام القيمية» (نيكولوسى & نيكولوسى, 1396, ص. 183)

● ماهيّة حقوق الإنسان

مرَّ معنا أن المدافعين عن تطبيع السلوكيات الجنسية مع المثيل حاولوا جاهدين الدفاع عن وجود ميلٍ طبيعيّ أو هويّة مشتركة حتى يتمكّنوا -من خلال الاستفادة من عبارة «الأقلية» عند

---

1 - لمزيد من التوضيح انظر: (سوزنچى ح. , 1398ج).

2 - لشرح كيفية اسـتخدام هذا التفسير بشـكل سيّء ومنع الزواج في سن مبكر وترويج الدعارة في ذلك السن، انظر: (سوزنچى ح.، 1398الف)

3 - هـذا المضمـون الذي ادّعاه بروس ريند في مقـال نشرته الجمعية الأمريكية للطب النفـسي، وبناءً عليه فإن الجمعية المذكورة في عام 1994 في الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية DSM-IV اعتبرت أن الميل الجنسي نحو الطفل مرضاً نفسـيّا فقط عندما يكون الطفل مشوشـاً مضطرباً من الفعل أو عندما يترك أثراً على قيامه بوظائفه أو على علاقاته الاجتماعية! ونتج عن الكشـف عن هذا الفعل -في DSM-IV للدكتورة لورا شـلزينغر- فضيحة ضخمة لحقت بهذه المنظمة، وفي النهاية وبعد مراجعة النصّ عادت إلى تعريفها السـابق: كل من يقوم بفعلٍ يمارس الجنس الطفل فيُشـخّص على أنّه مريض نفسـياً. (نيكولوسـى & نيكولوسى, 1396, ص. 181-183)

الإشــارة لـ«المثليين»- من إيجاد حقّ خــاصّ وإباحة هذا التصرف لهم. على الرغم من أنّهم استطاعوا التقدّم كثيراً -في النصف الثاني من القرن العشرين- في عملهم من خلال ادعاءات ظاهرها علميّ ومن خلال الضخّ الإعلامي، إلاَّ أن الكثير من الأبحاث في العقد أو العقدين الأخيرين شككت في الأسس التي تدعم ادّعاءاتهم (سوزنچی ح. , 1398ج) وعليه لا يبقى مجالٌ للقول بأنَّ السلوكَ المثليّ حقٌّ من حقوق الإنسان.

ســنبحثُ الآن المســألة من زاوية أخرى. هل إنّ مجرد وجود الميل عند بعض الأشخاص يعطي الحق بممارسة سلوك متناســب مع هذا الميل ويعطي الحق بالاعتراف بهكذا سلوك في الفضاء العام أم لا؟

رغم أنه يمكن بســهولة تبيين أنّ مجرد القيام بـ«ســلوك» من قِبَل مجموعة يميلون إلى فعله لا يعطي الحق و بجعل هذا الســلوك أمراً طبيعيّا وبأن يُصبحَ «حقّاً للأقلية»(1)، إلاَّ أنَّ موجة الليبرالية في الغرب أسَّســت لتصوّرٍ مُفاده أنَّ المعيار لإباحة سلوكٍ أو منعه هو في مزاحمته لحريات الآخرين. أي إنّ الشــخص يستطيع القيام بما يشاء بشرط ألَّا يُعرّض حرية الآخرين للخطر. بعبارة أخرى، تَعدُّ الليبراليةُ أن أهمَّ حقّ من حقوق الإنســان هو «الحقّ في الحريّة». وبسبب الاختلاف حول الحق ولأنه لا يمكن معرفة ما هو حقّ ممَّا هو ليس كذلك، فهي تعتقد بأن الحرية لا يحدُّها ســوى حرية الآخرين. للإنســان الحق في الحرية؛ وبالتالي ليس لأحد الحق في منع الآخرين من القيام بالأفعال التي يريدونها حتى لو حسبها خاطئة.

وعليه فنقاشــهم معنا: «قد لا توافقون على العلاقات المثليــة ولكنّ هذه وجهة نظركم. إذا أراد شــخصان القيام بمثل هذا العمل ورضيا بذلك، فلا دخل لكم بهم. يحق لهم أن يعيشوا بالطريقة التي يريدون وليس لك ان تمنعهم من ذلك».

وقد يعطوا نكهة أكثر إنسانية لاستدلالهم فيقولون إنّ الناس أحرار وإرادتهم حرّة، وإن قيمة فعل الإنســان في أن يختار هو عمله وليس أن يُجْبَرَ عليه. وبالتالي، طالما أنّ التزام الشخص

1 - على سبيل المثال، هناك في كل مجتمع مجموعة من السارقين والقتلة المأجورين الذين يتقاضون المال لقاء القتل. ولكن وجود مثل هذه السلوكيات عند بعض الأشخاص - رغم أنّ الأشخاص الذين يقومون بهذه الأفعال موجودين في كل أنحاء العالم- لا يكون ســبباً لأن يتحدّث أحد عن «أقليةٍ» من اللصوص والقتلة؛ وليس هناك مَن يناقش في حقوق هذه الأقلية من جهة كونهم قتلة أو لصوص.

بسلوكٍ ومعتقدات مختلفة عمَّا عند الآخرين لا ينتهك حقوقهم الأصيلة، فله الحقّ في ينظيم حياته وفقاً لما هو خاطئ من وجهة نظر الآخرين. وبالتالي فإنَّ خيارات الإنسان محترمة حتى لو خالفت الأكثرية؛ وعليه يجب على الأكثرية أن تحترمَ خيارات الأقلية المثلية وألَّا تجبرهم [على شيء] رغماً عن إرادتهم(1).

أو أنّهم يقولون:

البشرُ كلّهم متساون ويتمتّعون بالحقوق والكرامة الإنسانية نفسها، وإنَّ أيَّ تمييز -غير مُبرر- فيما بينهم هو ظلم. ومن جهة أخرى فإنَّ الأخلاقَ مستقلة عن الدين ومُقَدّمَةٌ عليه، وليس هنالك سبب أخلاقي عقلي مبرر لإدانة الهوية والميول المثلية، وبالتالي فإنَّ التمييزَ ضدّ المثليين ينافي العدل والأخلاق(2).

تجدر الإشارة إلى أنّ كلّ الأقوال المذكورة أعلاه تتكئ على إدراك مفهومي «الإنسان» و«الحق»، وبسهولة يمكن إثبات أنّ هذا الفهم إمَّا أن يسلبَ الإنسانية من الإنسان (وفي هذه الحالة لا معنى للكلام عن «الحق» بالنسبة إلى الإنسان) أو أن يُعَرّف «الحق» بطريقة لا يبقى أي معنى لاحترامه. ولأن التقارير الثلاثة -المذكورة أعلاه- في الدفاع عن المثلية تستند -على

---

1 - آرش نراقي وهو من المدافعين عن المثلية عبرَّ عن الاستدلال بالآتي:
جوهر الليبرالية هو في الاعتراف بحق «ألَّا يكون على حق». يعني يجب أن يعلم أفراد المجتمع الواقع الذي يقول بأن الآخرين لا يمتلكون دائماً القيم والمعتقدات نفسها التي لدينا، وما دام التزامهم بالسلوكيات والمعتقدات لا يؤثّر سلباً في حقوق الآخرين الأساسية، فلهم الحق في تنظيم حياتهم بطريقة يحسبها الآخرون باطلة. إن الاعتراف بهذا الحق أمرٌ أخلاقيّ. فنحن نحترم حق الآخرين في العيش وفق قيمهم ومعتقداتهم من باب الأخلاق وليس خلافًا لها. إن الاعتراف بهذا الحق الأخلاقي لا يمكن له أبداً أن يكون مخالفاً للأخلاق وعلامة على التراجع والنقص في المجتمع. (نراقى آ. , بهار 1397, ص. 97)

2 - هذه التقارير في الدفاع عن المثلية سطّرها آرش نراقي؛ للاطلاع على تقريره ونقده التفصيلي، انظر: (سوزنچى ح. , 1397). يبدو أنّ قوم لوط كان لهم هذا الموقف أيضاً؛ لأنّهم من جهة كانوا يُصرون على العلاقات المثلية ومن جهة أخرى على عدم امتلاك الحق في بعض الموارد يقولون: «قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ» (هود: 79).

الترتيب- إلى طريقة فهم حقوق الإنسان، وعلى وجود الإرادة لدى الإنسان، وعلى الفهم الخاص للعدل والمساواة الإنسانيين، فإنّنا سنبحث بطلان هذا الحق من هذه الزوايا الثلاث.

■ حقوق الإنسان مسألة ذوقية أم مضطردة؟

يوجد إشكالان على الكلام الذي يعد أن معيار «الحق في الحرية» هو عدم إمكانية تحديد ما هو الحق (يختلف البشر في وجهات نظرهم ولا يتوافقون على أيِّ حق؛ وبالتالي ليس لأحد فرض وجهة نظره على الآخرين): أولاً يحتوي على تناقض (بارادوكس)؛ فمن جهة يقول: إنَّ الخلافَ مستحكم لا يزول، وليس لأحدٍ الحق في فرض وجهة نظره على الآخرين، ومن جهة أخرى يتوقع أن نزيح خلافنا معه جانباً، ويُصرُّ على فرض وجهة نظره علينا(1).

ثانياً: إنه يقوم على فرضية خاطئة وهي أنَّ «الحق» (وهو أمر فوق الذوق وعلى الجميع الالتزام به) يدخل في زمرة «الأمور الذوقية» (التى لا معنى لوصفها بالحق والباطل)، ونحن نعلم أنه لا حكم أخلاقي في الأمور الذوقية؛ وهذا يعني أنها -بما هي هي- ليست حسنة ولا سيئة. ولهذا فليس هناك مُسوغ أخلاقي في إجبار الآخرين على مسألةٍ ذوقية(2).

في الحقيقة، فإنَّ الكلامَ السابق يفترض أن الشيء يدخل في زمرة حقوق الإنسان بمجرد أن يميل إليه؛ وعليه إذا ما كان الشخصُ محبّاً لعملٍ ما، فإن القيام بذلك العمل لا يعدُّ ضرباً لحقوقه. ولكن يمكن توجيه الإشكال على هذا الافتراض بسهولة حتى في فضاء الإنسانية الغربية. فمثلاً، أليس إعطاء الطعام لمريضٍ يجهل مرضه ولا يعلم أنَّ الطعامَ مُسمٌّ له ويمسُّ مساساً بحقوقه الأساسية ([نتكلم] عن حق الحياة هنا)؟! فهل قدَّموا تفسيراً مبرّرا -وفقاً لهذا المبنى- لسبب منع الانتحار، ولماذا لا يتركون للناس الحرية في هذا القرار الشخصي.

---

1 - أوضح آرش نراقي في مقالة له تحت عنوان: بـ«حق ألَّا يكون على حق» وحاول تقديم إجابة عن إشكال التناقض «بارادوكس» في هذا المفهوم. (نراقى آ. , 1395)، وقد أشَرْتُ في مقالةٍ بالتفصيل إلى أنّ دفاعه لا يستقيم أصلاً، وهذا المفهوم يحتوي على التناقض فعلاً. انظر: (سوزنچى ح. , 1397الف)

2 - ترجع جذور هذا الالتباس إلى أنّ الذوق هو أحد المجالات التي لنا «الحق» فيها؛ أما الحق المقصود في مجال الأذواق فهو الآتي: «التدخل غير المبرر في حياة الآخرين مرفوض أخلاقاً»؛ وليس إنَّ الحقوق -أساسًا- ذوقية.

السؤال المهم الذي يتحدَّى الليبرالية وادّعاءاتها -التي مرَّت- بالطبع لماذا علينا أن نتحدث عــن «حق في الحرية» بالنســبة «إلى الإنســان»؟(1) إذا كان الملاك في هكــذا حقّ هو كون الموجود حيّا فلماذا لا نعترف بالحق للحيوانات والنباتات، و[لماذا] نعطي «الحقّ» لأنفسنا في تحديد حريّتهم بل أكثر من ذلك؛ فنحن نمنعهم من ممارســة أســلوب حياتهم الطبيعي، ونربيهم طبقاً لذوقنا تماماً ونربّيهم لنأكلهم.

يصبح الكلام عن «حقوق الإنســان» أمــراً معقولاً عندما نعتقد بنحــو كرامة خاصّة للبشر، فتكون هذه الكرامة -وليس الحالة البيولجية فقط - سبباً في إيجاد قيمةٍ و«حقّ» له، ولا يكون لغيره (كالحيوان) هذا «الحقّ». عندها وعلى أساس الإيمان بهذه الكرامة لـ«الإنسان» بعدِّها قيمة اجتماعية عالمية، «يجب» علينا أن نحترمَ حقوقَ البشر الآخرين.

إذا كان الأمــرُ كذلك، فيجــب معرفة ما هي هذه الخاصية، وعندهــا فقط يمكن احترام أي شيء بعدِّه «حق للإنسان» في حال كان ينشأ مع تلك الخاصّية ويتماشى معها أو ألَّا يعارض تلــك الخاصّية على أقل تقدير. وجوابنا هو أنّ للإنســان جنبة أرقى يُعــبَّر عنها في الأدبيات الدينية بالفطرة. في هذه الجنبة -وخلافاً للحيوان- ليست كل حاجات الإنسان بالفعل وليست محدودة بمجال الحياة الدنيويــة والمادية؛ ولكنّ وجود هذه الحاجات الحقيقية التي تحدّد له توجّهاته الواقعية يعطينا الحقّ باعتبار بعض الحيثيات مبررة وبعضها الآخر غير مبرر. هذا والحال أنّه من وجهة نظر إنسانية؛ ليس للإنسان كرامة خاصّة وأعلى سوى بالتفوق الداروينيّ؛ أي أن الإنســان وبالمقارنة مع ســائر الحيوانات قد حصّل القدرة على عيشِ حياةٍ اجتماعية

---

1 - ويمكــن توجيه هــذا النقض إلى الليبرالية من زاوية أخــرى: إذا كنتم تعدُّون أن الحريــة أهمّ حق من حقوق الإنسان، فلماذا تقيّدونه بضرورة عدم التعرُّض لحرية الأخرين؟

إذا أجابوا: لأن الشخص يقابله إنسان، فنسأل عن المعيار في كون المخلوق إنساناً بحيث تمنعني «الحرية» من الاعتداء عليه.

فــإن كان معيار كون المخلوق إنســاناً هو الجلــد واللحم فقط، أو هذا البدن أو تمتّعــه بالحياة، فما الميزة التي يتفاضل بها هذا البدن الحي على بدن الغنم والنبات والجزر؟!

وإن كان هذا الحق بســبب «الإنســانية» التي يتمتّع بها، أي أنّها خاصية منحصرة بالإنسان فقط وليست موجودة في سائر الكائنات الحيّة (الحيوان والنبات)، فالشيء الوحيد الذي يمكن حسبانه حقاً هو الذي يتماشى مع هذه الخاصية المنحصرة بالإنسان.

مبنيّة على العقد [الاجتماعي] (سوزنچی ح. , 1398د). و بالطريقة نفسها تنظر الليبرالية إلى الحق عــلى أنّه تابع للعقود [الاجتماعية] بين الأفراد فقــط. ويصبح «الحق في الحرية» أهمّ حق بالاعتبار الإنســاني، وتترك هــذه الاعتبارات أثراً كبيراً على الواقعيات العينية للإنســان، بحيث يسمح [الإنسان] لنفسه أن يفرّق بين «الجندر» و«الجنس» (أي المتن الواقعي الطبيعي للإنسان)، وأن يزرع فكرة «إنسان بلا جنس»(1). ولكن هل يبقى الإنسان إنساناً واقعاً لو كان بلا جنس؟ وهل يمكن الدفاع عــن إيديولوجية تدفعنا نحو «الحياد الجنسي»(2) (أي أننا لا نســتطيع تقسيم البشر وسلوكهم بحســب الجنس إلى رجل وامرأة، وعلينا أن نحذف التمييز الجنسي من اللغة)؟(3) إذا لم يكن لـ«الإنســان» أي أفضلية على الحيوانات سوى الأفضلية الداروينية فلماذا يجب على الآخرين أن يعترفوا بـ«الحق في الحرية» بالنسبة إليه؟!

إذا كان معيارُ أفضلية الإنسان على الحيوان هو -فقط- تطوره الداروينى عن الحيوانات، فوفق هذا المعيار يكون البشر المتطورون جينيا عن الآخرين أصحاب حقّ أكبر! وهذا هو المنطق الذي برّر اســتعمار الأوروبيين للشعوب الأخرى على مدى سنوات (اريكسون & نيكسون, 1387). وإذا غضينا النظر عن أن هذه الدعوة فقدت بريقها اليوم، فبهذا المنطق لا يبقى هناك مجال للدفاع عن حقوق الأقليات والذي يُراد من خلالها الدفاع عن المثليين بوصفهم أقلّية.

بعبارة أخــرى، إذا كان معيارُ الحــق في المنطق الداروينى هو الوصــول إلى الرغبة واللذة أيضاً، و«الحقّ» ينشأ فقط على أساس العقود [الاجتماعية] بين الناس، فإنَّ مبدأ التنازع للبقاء سيكون هو الحاكم، وفي كل مرّة يستطيع شخصٌ ما أن يتفوّق على العقود (من خلال الإعلان أو القوّة أو...) فإنّ «الحقّ» سيتبدّل، وينتج عن هذا التحليل أن القوّة -كالوضع عند الحيوان- هي صاحبة الكلمة العليا عند الكلام عن «الحقّ». وبالطبع، نظراً إلى تعقيد الحيثيات البشرية، فإنّ منطق القوة ليس عبارة عن القوة المادّية والجســدية فحســب، بل ولأنّ الفهم الإنساني يحيط بالحيثيات فستكون الكلمة العليا للسلطة والمال والعلام و... فيما يرتبط بحياة البشر،

---

1 - gender-deprived

2 - Gender Neutrality

3 - قدّم المؤلف في مقالته «جنسيت وفطرت؛ گامی به سوی یک «نظریه جنسی» اسلامی» نقداً مفصلا وحاول التقدّم خطوات في اتجاه تقديم نظرية منافسة. انظر: (سوزنچی ح. , 1398ب).

وليست لـ«العقد الحيادي بين الناس». ومن هذا المنطلق يتضح أنّه لن يكون لـ«الأقلية» من جهة كونها «أقلية» أي حقّ، بل بطبيعة الحال ستُسْحَق في قبال منافع المقتدرين.

وما يهمُّ الآن هو كيفَ أنَّ الدفاعَ عن الأقلية الجنسية اليوم يتمُّ انطلاقاً من منطقٍ أول ما يلزم عنه هو عدم الالتفات إلى الأقليات وسحقهم؟ أليس هذا بدليل على أننا أمام بنيةٍ اجتماعية أكثر ممَّا نحن أمام مسألة حقوق إنسان، وأنه قد أعاد البعض إنتاج هكذا أقلية لتحقيق منافعه الشخصية؟!

■ وجود الإرادة لدى الإنسان يقتضي الحرية أم الحق في الكمال؟

اتضح من البحث السابق أنَّ مجرَّد «الإرادة» (بمعنى أنَّ الشخصَ يستطيع القيام بأيِّ فعلٍ يريده في حال امتلك القدرة) ليست مبرراً مناسباً لـ«الحق في الحرية» -الذي يجب على الآخرين رعايته-؛ لأن الحيوانات تمتلك هذا المقدار من الإرادة وليس هنالك فرق بين الإنسان والحيوان من هذه الجهة. وعليه يمكن أن يكون وجود «الإرادة» مبرراً لحصول الإنسان على حقّ خاص فقط فيما لو قلنا بأن :«الإرادة» هي أكثر من مجرد «الميل» الموجود عند الحيوانات. «الإرادة» التي تجعل الإنسان أشرف من الحيوان بل ومن الملائكة هي التي تفتح له الطريق للقيام بالأفعال التي يمكن لعقله أن يُشخّص حُسنها وقُبحها بشكل صحيح، ويستطيع بمساعدة عقله القيام بالفعل الذي شخّص حُسْنَه ولو كان على خلاف ميله وعلى خلاف حاجات محيطه.

بمعنى آخر تأخذ الإرادة أحياناً شأناً أكبر من الميل الحيواني عندما ترتبط بطريقة ما بـ(التعالي) الإنساني والتشخيص الواعي ومن ثمّ اختيار هذا الـ(تعالي): أي يمكن للإنسان أن يتعالى من خلال العمل (خلافاً للحيوانات) ويمكنه التشخيص، ويمكنه أيضاً ألاَّ يعمل بما يتطلبه التعالي (خلافاً للملائكة)، وحينها عليه أن يُرجّح التعالي الذي شخَّصه ولو كان على خلافِ ميله.

ولذلك فإن أساء الإنسانُ استخدام إرادته فهو أضلُّ من الحيوان (الأعراف: 179؛ الفرقان: 44). وهذا ليس طرحاً داخل الدين فقط، فالكل يعرف أن إنساناً كصدّام يسهل عليه تعذيب آلاف الأبرياء أو قتلهم من أجل لذته ومن أجل السلطة يكون أدنى من الحيوانات.

القضية تكمن في أنّ مجرد امتلاك الإنسان لـ«القدرة على شيء معيّن» فهذا لا يعني امتلاكه «الحق في ذلك الشيء». ألم يكن لصدام القدرة على قتل آلاف الأبرياء؟ وبالتالي هذه القدرة وفَّرت إمكانية أن يُصبحَ «ذي الحق» فقط. وكما فصَّلتُ في مكان آخر، فإنَّ أصلَ الإرادة مرتبطٌ بشيء اسمه «الجهاز النفسي» المشترَك بين الإنسان والحيوان وهو الذي يدفع الإنسان إلى القيام بالأفعال. وهناك تُطرح مسألة «الحق» (حقوق الإنسان) المبنية على امتلاك الفطرة والروح الإلهية (سوزنچی ح. , 1398د).

الآن إذ قبلنا بالفطرة الإلهية وبكرامة خاصّة للإنسان -بوصفها الأمر الوحيد الذي يمكنه تبرير «حقوق الإنسان» باعتبارها أمراً مقدّساً عالميّا مُلْزِم للجميع -، فالحق الأساسي للإنسان ليس «الحق في الحرية» بل «الحق في الكمال»؛ أي الحركة الوجودية في طريق التعالي، ولأنّ الكمال الحقيقي القويم يتحقّق عندما يختار الإنسان بشكل واعٍ وحرٍّ، فحينها يأتي الكلام عن «الحق في الحرية». إلَّا أنَّ معنى «الحق في الحرية» لا يمكن تبريره إلَّا في ظلِّ مطلب «الكمال». وعليه فإنَّ «الحق في الحرية» نفسه ليس بمعنى «الحق في» القيام بما يريد و«كونه مُحقّ [دائمًا]» (حتى مع كون اختياره مضراً بتعاليه)، وبالتالي يوصله إلى نتائج كـ«حق اللواط» أو بتعبير أكثر عصرية «الحق في القيام بسلوكيات مثلية»؛ بل:

إذا كان «الحق في الحرية» مبنيًا على الكرامة الإنسانية، فهو يعني ببساطة «السماح» بارتكاب الخطأ [عند الاشتباه]؛ بمعنى:

إذا أخطأ في اختياره فلا يعاقب على هذا الخطأ؛

وليس أنَّ نتيجته الخاطئة تعدُّ أمراً صحيحاً ومشروعاً؛ وأن هذا الخطأ أبدع له حقّا خاصّا!

وليس الأمرُ أن يُسمحَ له بـ«تثبيت الاضطرابات النفسية» و[بارتكاب] «الخطيئة» و«الذنب» (أي الفعل الذي يعلم قبحه وليس يجهله ليُقالَ بأن فِعْلَه مصداق لـ«الاشتباه»)!

وليس الأمر بحيث لا يكون مسؤولاً عن الآثار الجانبية التي تنتج عن اتركابه للخطأ(1).

وما يهمُّ في المقام هو أن الحياة الإنسانية مرتبطة بالاعتبارات وهذه الاعتبارات يمكنها أن تتحول شيئاً فشيئاً إلى ميلٍ داخليّ عند بعض الأفراد من خلال تشكّل بعض السلوكيات

1 - وشبيهه ما لو تعرَّض شخصٌ ما لحادث سير بسبب الخطأ في القيادة ولم يكن قد تجاوز القانون، ولكنّه أوقع خسارة على الشخص الآخر؛ فهو لم يرتكب ذنبًا ولا جرمًا ولكن مع ذلك عليه أن يجبر خسارة الشخص الآخر.

والإصرار عليها؛ ومجرد وجود ميلٍ داخليّ عند بعض الأشـخاص لا يعني أنّه مبرر، فلو كان الأمر كذلك، ففي المجال النفسي لا يمكن حمل أيّ مرضٍ أو اضطراب على أنّه مرض.

بعبارةٍ أخرى فإن أتباع الليبرالية فهموا أنَّ «جواز ارتكاب الاشتباه» يعني «حق فعل الخطيئة»، أو أنّهـم اعتبروهما أمـراً واحداً. في حين لو غضينا النظر عن الأمـور الذوقية (التي لا معنى للحق والباطل فيها)، وذهبنا إلى المجالات التي يكون فيها أداء هذا الفعل أو ذلك مؤثّر حقّا في الحياة، ويكون القيام بالأفعال الصالحة والباطلة ذا معنى (وهذه الساحة من أهمّ ساحات الحقّ)، فلا شـكّ أن للإنسـان الاختيار في هذه السـاحة. ويلزم من امتلاك الاختيار أنّه عند القيام بفعلٍ ما، غالباً ما يكون هناك طريقان؛ الأول يؤدّي الأثر المطلوب والآخر يؤدّي الأثر السيّء. وفي الوقت نفسـه، فإنَّ تقديرَ عقل الشخص وانتخابه يتوقّف على أن نسمحَ لأنفسنا بالـ«التشخيص» واختيار «الطريق الأفضل». في الواقع، بمجرد أن نتحدّثَ عن «التشخيص» فإنّنا دخلنا مجال «اتخاذ القرار العقلاني المبني على الإدراك» وليس «اتخاذ القرار العاطفي» أو الذوقي فقط. بعبارة أخرى، إذا كان السبب المعتبر في تمكين الناس من اتخاذ القرارات هو تحسين إدراكهم العقلي وتعزيز قدرتهم على التشخيص (حتى يتمكّنوا بقراراتهم من الوصول إلى «التشـخيص الأفضل»)، ولذلك هناك خيار «أفضل» و«أسـوأ»، والغرض من السـماح بالاختيار أن يتحسنَ الشخص فكرياً بالتدريج ويختار «الأفضل». وعليه، عندما نسمح لأحدٍ ما بالاختيار فنحن نقبل بارتكابه لـ«الاشـتباه»، ولا نلومه بسبب ارتكابه هذا الاشتباه. ولكن هذا لا يعني أنّ نعتبر «اشتباهه» «صوابًا» ولا يعني ألَّا نخبره بخطأ فعله. وإذا كان المفترض أن يتمَّ «السماح» للناس بارتكاب الأخطاء لكي يفهموا خطأ أفعالهم، وبعد أن يفهموها يمكنهم اتخاذ «الخيار الصحيح»؛ وليس معنى مجرد الاختيار وأنّه لا يسـتطيع الوصول إلى الحق.

■ لزوم احترام كرامة الإنسان والعدل والمساواة بين الناس

مـرَّ في الأبحاث السـابقة أنّنـا عندما نتكلّم عن ضرورة العدل والمسـاواة بـين الناس فإنا نتحدّث عن صعيد حقوق الفرد و«حقوق الإنسـان»، وأنّنا لا نعترف بهذه الحقوق بالنسـبة إلى الحيوانات، وأنّنا نعطي لأنفسنا الحقّ في أكل الحيوانات وتربيتها. في الحقيقة، إذا أخذنا مجرد القدرة على الفعل بعين الاعتبار، وكان معيار الاعتبار عبارة فقط عن الفعل على أساس

اللــذة والرغبة، فهذا ما يمتلكه الحيوان بالضبط؛ وعليه ينبغي أن يكون هناك جنبة أكثر شرفاً عند الإنسان، بحيث يمكننا الحديث في هذه الجنبة عن الكرامة والأفضلية الذاتية للإنسان، ولا يكون هناك قيمة للعدل والمساواة بين الناس إلَّا عندما يتمُّ مراعاة متطلبات تلك الجنبة؛ فمثلاً، هل هناك عاقل يقبل [بأن يكون هناك] شــخصٌ يوهن الناس جميعاً وعند الكلام عن القتل والسرقة فإنَّه لا يُفرِّق بين مختلف البشر، وأن يحترمَ المساواة والعدالة بين الناس؟

مع الأخذ بالحســبان أننا أشرنا في البحوث الســابقة إلى أن وجود ميــل [مثلي] عند بعض الأشخاص يعود إلى قديم الزمن، وعليه ذهب بعض أنصار المثلية في تبرير احترامها من جهة العدل إلى وجوب التفكيك بين «الجنس مع المثيل لأجل المتعة» وبين «المثلية»: فالشخص الذي يمارس الجنس مع مثيله فقط لأجل المتعة والشهوة [وما يقوم به حينها هو اللواط بعينه ولا ينبغي أن يُشرع قانونياً]، أمَّا «المثلي» فهو الشــخص الذي يمتلك هكذا ميول منذ البداية (جبلى, 1397, ص. 60)، والعدالة تقتضي أن يســتطيع هو أيضاً أن يشــبع حاجته الجنســية بحسب ميله الداخلي. في الحقيقة، هنا تكمن القصة: ألَّا يقتضي العدل أن يكون الأشخاص ذوي الميل الداخلي -على الأقل- أحرارًا في القيام بســلوك جنسي مثليّ؟

وفي معرض الرد عليهم يجب الإشارة إلى نقطتين:

أولاً: وكــما بيَّنــت بالتفصيــل في مكان آخــر فإنَّ الميــلَ الجنسي نحو المثيــل عند هؤلاء الأشخاص هو مرضٌ واضطراب وليس حالةً طبيعيّةً (سوزنچی ح. , 1398ج)؛ وعندما نواجه مرضاً فقطعاً لا يمكننا القول بأنَّ العدالةَ تقتضي أن نتركَ المريض مع مرضه ونفســح المجال لمرضه. الســمنة مرض أيضاً، وبعض الأشخاص الذين يعانون من السمنة لديهم ميل جيني كبــير نحو الأكل؛ فهل يقتضي العدل أن نســمحَ لهــم أن يأكلوا بقدر ما يشــتهون؟ نعم، قد يمكننا النقاش في أنَّ قيامَ هؤلاء الأفراد -الذين يمتلكون واقعاً مثل هذا الميل الداخلي- بهذا السلوك هل يعدُّ جرماً أم لا؟ وفي إمكانية تخفيف [العقوبة] لهم؛ ولكن ومهما كان، فلا يمكن الحديث عن«حقّ» يسمح لهم بالقيام بمثل هذه السلوكيات ببساطة وبشكل تام.

ثانيــاً: يجب الالتفات إلى أنّه و في مقام تشريع القوانــين الاجتماعية لا ينبغي بحث العدالة

مــن الجهة الفردية فقط؛ بل قــد تقتضي المصلحة العامّة أحياناً وضع قانــون يُعدُّ مصداقاً لظلم الفرد في حالات نادرة، ولكنّ عدم تشريعه يخلق مشاكل أكثر بكثير. لا أحد يعدُّ مثل هذ القانون مجحفًا بسبب اســتثناءاته ويطالب بإلغائه. فمثلاً انظروا إلى قانون منع تجاوز الإشارة الحمراء: قد تضطر في بعض الأحيان للمرور والإشارة حمراء لإيصال ابنك للمستشفى لأنّه مُعرَّضٌ لخطر الموت. أنت لديك ســبب وجيــه لكسر هذا القانون، ولكن هذا لا يعني ألاَّ تســطّر الشرطة لك جريمة (فعندها، ســيطلب كل من يريد قطع الإشــارة الحمراء من ابنــه أن يفقد وعيه!). في مثل هذه الحالات لو أمكن فصل الاستثناءات المنضبطة فعندها نضع لها قانونًا خاصًا (كجواز عبور الإشارة الحمراء من قبل سيارة الإسعاف)، وأمَّا إذا لم نتمكّن من ذلك فلا يجدر التلاعب بالقانون لأجل الحالات غير المنضبطة (كالمثال السابق). وكما أشرنا فإنَّ إقامةَ العلاقة الجنسية مع المثيل تلازم الكثير من الأضرار الفردية والاجتماعية، أولاً هذه المضار متوجّهة للذي يمتلك ميلاً مثلياً نفســه، وثانياً وبغض النظر عن عددهم القليل بالنسبة إلى المجتمع، فإنَّ معرفةَ «مثليّ الجنس» ممَّن «يمارس الجنس مع مثيله دون وجود الميل حقيقةً» صعبٌ(1)جداً بحيث لا يمكننا بحجّة وجود هؤلاء أن نسمح بانجرار المجتمع بأكمله إلى مستنقع الفساد.

هذا ونحن تجاوزنا عن الأضرار المعنوية التي تناولتها الأديان الســماوية، وفي الحقيقة فإنَّ واحدةً من الأسباب التي تدفعُ الإنسانَ العاقلَ إلى الرجوع إلى الدين هي وجود هذه الحقوق الأساســية للإنسان، بل وجود هذه الآثار السـيّئة -بعبارة أخرى- والتي قد لا تخطر على بال الإنســان للوهلة الأولى بل وقد يحسبها أمراً حسناً. يمكن القول: إنَّ تعقيدَ مجال الفعل أهم ســبب للرجوع إلى التشريعات الإلهية. يقول الله تعالى :«وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَــيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَــيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ» (البقرة: 216)، إذا التفت الإنسان إلى هذه القاعدة القرآنية -وهي ليست أمراً تعبّديا بل إنّها تشير إلى حقيقة واقعية تعيشها البشرية جمعاء- فحينها ســيعترف على الفور بأنّه لا يســتطيع الحكم على الشيء بأنّه «حق» وك«مطلوب» وفقاً «لما يرغب» فقط. كلّنا مررنا بتجارب في حياتنا قد أحببنا فيها شــيئًخا ما وط سعينا وراءه وأحياناً وصلنا إليه، ولكننا أدركنا فيما بعد أنّه سيّء بالنســبة إلينا، أو العكس صحيح؛ وغالباً ما نقول

1 - تمَّت الإشــارة إلى أنّه في مجتمع إحصائي معيّن في أمريكا، فإنّ 81 % من الفتيات و75 % من الفتيان بعدما عرّفوا أنفسهم على أنّهم مثليون خخلسنة أو لعدّة سنوات بدّلوا رأيهم بشأن ميولهم الداخلية.

لأنفسنا بعد الندم: يا ليته تمّ تحذيرنا من هذه العواقب قبل إقدامنا [على العمل]. بالمناسبة، في الكثير من الأحيان كان هناك من يحذرنا ولكننا لم نأخذ كلامه على محمل الجد؛ لأنّنا لا نقبل بأنّه أعلم منّا. ولكنّ الإنسان المؤمن يعلم بأن الله موجود وأنّه أعلم منا في كلّ شيء؛ ولهذا ففي تتمّة هذه الآية يقول مباشرة: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فصحيح أنّك قد ترغب أحياناً بشيءٍ ما فيكون ضارّاً والعكس صحيح؛ ولكن لا تقلق لأن الله عالم ورحيم، فإذا كنت لا تعلم فهو العالم بشكلّ شيء. فثق به. وإذا منعك عن أمرٍ ترغب به، فإنَّ ذلك لمصحتك أنت فقط، وليس له فيه مصلحة فهو الغني المطلق.

تلخيص واستنتاج:

أشرنا في هذه المقالة أولاً إلى الفصل بين السلوكيات الجنسية، والميول المثلية، وهوية الشخص المثليّ، وأشرنا إلى التطورات التي أدَّت إلى تقنين زواج المثليين في المجتمعات الغربية. المدافعون عن تطبيع السلوكيات الجنسية مع المثيل لم يكتفوا بالدفاع -الجاد والحثيث- عن وجود ميل طبيعي أو هويّة مشتركة تمكّنهم من إطلاق تعبير «الأقلية»، بل إنّهم واعتماداً على الفكر الليبرالي شيّدوا أُسساً تقول بأنّه: حتى لو لم نتمكّن من تبرير هذا السلوك على أساس وجود الميل الداخلي، فمِن حق الأشخاص الذين برغبون بالقيام بهذا الفعل أن يقوموا به بحرية ما دام لا يؤذي الآخرين وليس لأحدٍ أن يمنع حريتَهم. بينما رأينا أنه يكون لـ«حقوق الإنسان» صفةً ملزمةً للجميع بحيث يجب مراعاتها فقط حينما تُطرح بوصفها مسألةً متعالية؛ وبالتالي لا يبقى هناك مجال للدفاع عن المثلية، حتى لو طُرحت في أفق احترام الرغبات الشخصية واتّباع الأعراف الإنسانية البحتة، فهي لا تملك صفة الإلزام للذين يخالفونها، واستناداً إلى هذا المنطق لا يمكن الكلام عن احترام حقوق الأقليات. بعبارة أخرى، منطقياً يمكن الدفاع عن احترام حقوق الأقليات عندما نعترف بالجانب المتعالي للإنسان؛ وعليه فالحرية التي تخالف سير التعالي للإنسان وكماله الحقيقي لا يمكنها تبرير أي حق للإنسان.

قائمة المصادر والمراجع

- Chalabi, M. (2013, May 23). Gay Britain: what do the statistics say? The Guardian.
- Jeffrey M. (2017) Jones. (22 May, 2017). In U.S., 10.2% of LGBT Adults Now Married to Same-. Gallup.
- McCarthy, J. (2019, May 23). Two in Three Americans Support Same-Sex Marriage. Gallup.
- Michael J. (2013) Klarman. (2013). How Same-Sex Marriage Came to Be. Harvard Magazine.
- Peter (2011) Sprigg. (2011). Debating Homosexuality: Understanding Two Views. United States.: Family research council.
- Phil (2013) Hickey. (2 January, 2013). Homosexuality: The Mental Illness That Went Away. Behav-iorismandmentalhealth.com.
- Sprigg, P., & Dailey,, T. (2004). Getting it Straight: What the Research. Family Research.
- Strayed, C., & Almond, S. (2018, Dec. 24). My 15-Year-Old Daughter Told Me She's Pansexual and Dating a Transgender Boy. I'm Struggling. New York Times.
- Ward, B., & et. (2014). (July 2014.). Sexual Orientation and Health Among U.S. Adults: National Health Interview Survey (2013). National Health Statistics Reports. No.77.
- Winerip, M. (. (2012, November 26). Gay support for clinton holds in Middle America. New York Times.
- توماس هيلند اريكسون، و فين سيورت (1387) نيكسون. (1387). تاريخ انسان‌شناسی (از

آغاز تا امروز). (علی بلوکباشی، المترجمون) تهران: نشر گل آذین.

جبلی, س. (1397). شناسایی و تبیین ابعاد هویت در جوانان پسر با گرایش به هم جنس، پایان‌نامه کارشناسی ارشد مشاوره خانواده. دانشکده روان‌شناسی و علوم تربیتی دانشگاه تهران.

حسین(1397الف) سوزنچی. (11 دی, 1397الف). تلاشی ناموفق در دفاع از پارادوکس حق ناحق بودن. سایت حسین سوزنچی.

حسین(1398الف) سوزنچی. (24 اردیبهشت, 1398الف). شبهه کودک‌همسری و جواز تمتع از نوزاد در فقه. سایت حسین سوزنچی (souzanchi.ir).

حسین(1398ب) سوزنچی. (1398ب). جنسیت و فطرت، گامی به سوی یک «نظریه جنسی» اسلامی. در دست چاپ.

سوزنچی, ح. (1397, دی 15). اسلام، اخلاق، و هم‌جنس‌گرایی، نقدی بر آرش نراقی. سایت حسین سوزنچی.

سوزنچی, ح. (1398ج, در دست چاپ). رابطه جنسی دو ه مجنس؛ بیماری یا طبیعی.

سوزنچی, ح. (1398د, در دست چاپ). فطرت به مثابه یک نظریه انسان‌شناختی رقیب برای علوم انسانی مدرن.

محمد بن يعقوب الكليني. (1407، ج5). الكافي. تهران: دار الكتب الإسلامية.

نراقی, آ. (1395, مهر 25). پارادوکس مدارا. سایت صدا نت.

نراقی, آ. (بهار 1397). مسئله هم‌جنس‌گرایی در اندیشه شیعی ایران معاصر. فصلنامه ایران‌نامگ.

نیکولوسی, ج., & نیکولوسی, ل. (1396). فهم هم‌جنس‌گرایی و راهنمایی والدین برای پیشگیری از أن. (م. بدره, مترجم) تهران: آرما.